تقديم دراسات حالة

المقدمة

تقوم دول العالم، بما فيها الدول العربية، بتسريع تنفيذ برامجها للتحول الرقمي مع تفشي وباء فيروس كورونا من ناحية وانتشار التكنولوجيات الناشئة الواعدة بتطبيقاتها من ناحية أخرى. تشير الدراسات إلى أن التكنولوجيات الناشئة[1] تقدم إمكانات كبيرة لتحسين الشمولية (inclusiveness) وزيادة الفعالية (effectiveness) وتحسين الثقة (trust) في المؤسسات العامة، كما تساعد في تعزيز استجابة الحكومة (responsiveness) لاحتياجات المواطنين. أطلقت الإسكوا مشروع تسريع استخدام التكنولوجيا والابتكار لتعزيز العمليات في المؤسسات العامة العربية (ENACT) في بداية عام 2023 وذلك لتحفيز استخدام التكنولوجيات الناشئة في تطوير عمل مؤسسات عامة سريعة الاستجابة وشاملة وجديرة بالثقة وفعالة. وسيركز المشروع على تزويد الدول العربية بتوصيات لتسريع تنفيذ الاستراتيجيات والخطط الوطنية المعتمدة الخاصة بالتكنولوجيا والابتكار في القطاع العام. وسيركز المشروع على دعم التدابير العملية وتعزيز تبادل الممارسات الفضلى وقصص النجاح.

ويهدف مشروع ENACT إلى دعم تحقيق الهدف 16 من خطة التنمية المستدامة لعام 2030 الذي يدعو إلى السلام والعدل والمؤسسات القوية. ويرتبط بالغايات التي تهدف إلى تطوير مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة (الغاية 16.6)؛ وضمان اتخاذ قرارات مستجيبة للاحتياجات وشاملة للجميع وتشاركية وتمثيلية (الغاية 16.7)؛ وكفالة وصول الجمهور إلى المعلومات (الغاية 16.10).

وفي إطار هذا المشروع، ترغب الإسكوا بالحصول على دراسات حالة ناجحة ومميزة من كافة الدول العربية لنشرها وتبادلها بين الدول العربية من ناحية وللاعتماد عليها في أنشطة المشروع. والدعوة موجهة إلى كافة السلطات الوطنية والمحلية لاستكمال هذا النموذج لتقديم المبادرات التي تبيّن استخدام التكنولوجيات الناشئة والابتكار في تعزيز عمليات وخدمات مؤسسات القطاع العام.

ستقوم الإسكوا بنشر المبادرات المقدمة إليها عبر الإنترنت من خلال البوابة العربية للحكومة المفتوحة والابتكار،[2] التي تم إطلاقها في عام 2020، حيث ستكون بمثابة أمثلة واقعية للمبادرات التي يتم تطويرها وتنفيذها من قبل الدول العربية لتعزيز التكنولوجيات الرقمية والانفتاح والابتكار في القطاع العام والحكومة المفتوحة. كما ستستخدم دراسات الحالة المقدمة في التقرير المخطط له حول "السياسات والممارسات الفضلى لاستخدام التكنولوجيا والابتكار من أجل تطوير المؤسسات العامة العربية بشكل أفضل".

لتقديم دراسة حالة، يرجى ملء هذه الاستمارة، باللغة العربية أو الإنكليزية، وإرسالها إلى idlebi@un.org و escwa-tdd@un.org وذلك في موعد أقصاه 30 حزيران/يونيو 2023 لتيسير استخدامها في إعداد تقارير الإسكوا، ويمكن الاستمرار بتقديم دراسات الحالة حتى تاريخ 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 لنشرها عبر البوابة[3].

[1] تشمل التكنولوجيات الناشئة التكنولوجيات الرقمية الجديدة مثل الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء والبيانات الضخمة والبيانات المفتوحة وسلاسل الكتل وشبكة الجيل الخامس والروبوتات والتكنولوجيات الغامرة مثل الميتافيرس.

[2] يمكن الوصول إلى البوابة من خلال الرابط: https://opengov.unescwa.org/ar

[3] تتوفر دراسات الحالة المنشورة من خلال الرابط: https://opengov.unescwa.org/case-studies

استمارة لتقديم دراسات الحالة

معلومات مفيدة:

- يمكن لأي مؤسسة عامة عربية تقديم العدد الذي تريده من دراسات الحالة.
- ينبغي على كل من الدراسات الحالة المقدمة أن تكون مبتكرة أو من الممارسات الجيدة التي تتعلق بمواضيع الاستجابة للاحتياجات (responsiveness) أو الشمولية (inclusiveness) أو تعزيز الثقة (trust) أو تحسين الفعالية (effectiveness) أو الشفافية (transparency).
- من المقترح أن تقوم الجهات المسؤولة عن مبادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على المستوى الوطني بالتنسيق مع المؤسسات العامة الأخرى من أجل جمع دراسات الحالة ذات الصلة وتقديمها إلى الإسكوا.

الحقول المشار إليها بعلامة * هي إلزامية.

1- عنوان المبادرة (بالعربية والإنكليزية): *	
بالعربية: *	مبادرة البيانات العمومية المفتوحة بتونس
بالإنكليزية: *	Open Government Data Initiative in Tunisia
2- رابط المبادرة (إن وجد):	/https://data.gov.tn/fr
3- البلد: *	تونس
4- المؤسسة (بالعربية والإنكليزية): *	
بالعربية: *	رئاسة الحكومة التونسية - وحدة الإدارة الالكترونية
بالإنكليزية: *	Presidency of the Government of Tunisia - e-Government Unit
5- رابط المؤسسة (إن وجد):	/http://www.pm.gov.tn

6- القطاعات الأساسية التي تتناولها المبادرة:* (يرجى اختيار كل ما ينطبق)

- ☒ الزراعة
- ☒ الفنون والثقافة
- ☒ التعليم
- ☐ إدارة الطوارئ والكوارث
- ☒ البيئة
- ☐ التمويل
- ☒ الصحة
- ☐ العدل وإنفاذ القانون
- ☐ العمل والتوظيف
- ☒ الموارد المعدنية والطاقة
- ☐ الإدارة العامة
- ☐ الأشغال العامة والبنية التحتية
- ☒ التنمية الاجتماعية والاقتصادية
- ☐ التكنولوجيا
- ☐ السياحة
- ☒ التجارة والصناعة
- ☐ المواصلات
- ☐ غيره (يرجى ذكره): Click or tap here to enter text.

الحقول المشار إليها بعلامة * هي إلزامية.

7- الهدف الرئيسي للمبادرة: * (يرجى تحديد ما لا يزيد عن 3 خيارات)

- ☒ الابتكار في القطاع العام
- ☐ الحكومة الرقمية
- ☐ النفاذ للمعلومات
- ☒ الحكومة المفتوحة
- ☒ البيانات المفتوحة
- ☐ المشاركة والتعاون وإشراك المواطنين
- ☐ حماية الأشخاص والنظم والمعلومات والبيانات

8- التكنولوجيات التي تركز عليها المبادرة: * (يرجى تحديد كل ما ينطبق)

- ☐ تكنولوجيات الاتصالات (الإنترنت العالية السرعة/ النطاق العريض)
- ☐ الحوسبة السحابية
- ☐ تقنيات الأمن السيبراني
- ☒ مراكز البيانات
- ☐ الذكاء الاصطناعي
- ☐ البيانات الضخمة
- ☒ البيانات المفتوحة
- ☐ التكنولوجيات الغامرة (تكنولوجيات الواقع الممتد مثل الواقع الافتراضي والمعزز والمختلط)
- ☐ سلاسل الكتل
- ☐ التكنولوجيات الجغرافية المكانية (نظم المعلومات الجغرافية وتحديد المواقع والاستشعار عن بعد)
- ☐ انترنت الأشياء
- ☐ غيره (يرجى ذكره): Click or tap here to enter text.

9- أهداف التنمية المستدامة التي تتناولها المبادرة: * (يرجى تحديد كل ما ينطبق)

- ☐ أجندة 2030
- ☐ هدف 1- القضاء على الفقر.
- ☐ هدف 2- القضاء التام على الجوع.
- ☐ هدف 3- الصحة الجيدة والرفاه.
- ☐ هدف 4- التعليم الجيد.
- ☐ هدف 5- المساواة بين الجنسين.
- ☐ هدف 6- المياه النظيفة والنظافة الصحية.
- ☐ هدف 7- طاقة نظيفة وبأسعار معقولة.
- ☒ هدف 8- العمل اللائق ونمو الاقتصاد.
- ☒ هدف 9- الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية.
- ☐ هدف 10- الحد من أوجه عدم المساواة.
- ☒ هدف 11- مدن ومجتمعات محلية مستدامة.
- ☐ هدف 12- الإنتاج والاستهلاك المسؤولان.
- ☐ هدف 13- العمل المناخي.
- ☐ هدف 14- الحياة تحت الماء.
- ☐ هدف 15- الحياة في البر.
- ☐ هدف 16- السلام والعدل والمؤسسات القوية.
- ☐ هدف 17- الشراكات لتحقيق الهدف

10- وصف المبادرة: (يرجى الإجابة على جميع الأسئلة التالية)

أ- **وصف موجز:** * (100 كلمة)

تمثل مبادرة البيانات العمومية المفتوحة برنامجا وطنيا تتولى الاشراف على تنفيذه رئاسة الحكومة بالتعاون مع الهياكل العمومية الأخرى. وتهدف إلى تعزيز الشفافية والنفاذ إلى المعلومة من خلال إتاحة البيانات العمومية في صيغة مفتوحة وقابلة لإعادة الاستعمال، وتعزيز الابتكار وتدعيم التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وتستند هذه المبادرة على عدة أطر استراتيجية ساهمت في تسريع تنفيذها أهمها استراتيجية الحكومة الذكية SmartGov2020 التي تضمنت توجها استراتيجيا يهم فتح البيانات العمومية، وخطة العمل الوطنية للبيانات المفتوحة، بالإضافة إلى برنامج شراكة الحكومة المفتوحة. وتضم المبادرة عديد المشاريع أهمها مشروع جرد البيانات العمومية، ونشر البيانات على البوابات الخصوصية وتطوير مجموعة أدوات في المجال (أدلة، منهجيات، برامج تكوينية).

الحقول المشار إليها بعلامة * هي إلزامية.

ب- **الجدول الزمني للتنفيذ: *** (يرجى تحديد سنوات بداية ونهاية تنفيذ المبادرة)

سنة الإطلاق:	2012			
هل هي مستمرة؟	نعم	كلا ☒	(يرجى ذكر سنة الانتهاء): ☐	Click or tap here to enter text.

ج- **المساهمون/الشركاء:** (يرجى ذكر كافة الجهات التي شاركت في تطوير و/أو تنفيذ المبادرة، وتحديد نوعها ودور كل منها.

اسم الجهة/ المؤسسة	نوع المؤسسة	دورها في التنفيذ (25 كلمة)
رئاسة الحكومة – وحدة الادارة الالكترونية	الحكومات	تتولى وحدة الادارة الالكترونية الاشراف على البرنامج الوطني للبيانات العمومية المفتوحة. حيث تقوم بإعداد وتنفيذ مختلف المشاريع المتصلة بالمجال. كما تتولى تنسيق البرنامج مع مختلف الوزارات.
وزارات الفلاحة والصناعة والثقافة والنقل	الحكومات	تولت هذه الوزارات تطوير بوابات قطاعية للبيانات المفتوحة بكل قطاع. وقد تم ربط مختلف هذه المواقع بالبوابة الوطنية للبيانات المفتوحة
جمعية أنشر	المجتمع المدني	تقوم جمعية Onshor بعديد الانشطة لفائدة عدد من الهياكل العمومية وعديد الجمعيات للتعريف بمفهوم البيانات المفتوحة وتطوير القدرات في المجالات المتصلة بهذا المفهوم ودعم تطوير مبادرات لفتح البيانات بعدد من القطاعات على غرار الفلاحة والنقل ومع البلديات.
الجمعية الإفريقية لتنمية الجغرفة الرقمية "Ageos"	المجتمع المدني	تشارك الجمعية في عديد الانشطة المتعلقة بتعزيز آليات النفاذ للبيانات وخاصة بيانات الجغرفة الرقمية. حيث قامت بتطوير بوابة للبيانات الجغرافية المفتوحة.

Click or tap here to enter text.	Choose an item.	Click or tap here to enter text.

د- **هدف المبادرة:** * (100 كلمة)

تهدف هذه المبادرة إلى تعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة وتحديث الإدارة وتحسين جودة ونجاعة الخدمات العمومية. حيث تسعى الحكومة من خلال فتح البيانات العمومية إلى تثمين إمكانات استغلال البيانات لدفع الابتكار والابداع من خلال إعادة استعمال البيانات التي تنتجها وتجمعها الهياكل العمومية بهدف دفع التنمية الاجتماعية والاقتصادية وخلق مواطن الشغل باعتبار أن إتاحة البيانات لفائدة رواد الأعمال والباحثين والمطورين يمكن أن يساهم في تطوير تطبيقات وخدمات جديدة وإحداث شركات ناشئة قائمة على استغلال هذه البيانات.
كما تسعى الحكومة إلى تعزيز آليات اتخاذ القرار وتفعيل مشاركة المواطنين من خلال اتاحة النفاذ إلى البيانات المتعلقة بالبرامج والسياسات العمومية لتعزيز الثقة في الحكومة.

ه- **الوظائف و/أو المهام التي توفرها المبادرة:** * (100 كلمة)

ساهمت مبادرة فتح البيانات العمومية في تونس في ارساء مناخ متكامل للبيانات المفتوحة. وتتجسد أهم عناصرها في البوابة الوطنية للبيانات المفتوحة التي توفر البيانات في صيغة مفتوحة قابلة لإعادة الاستعمال، كما تتيح للمستعملين توجيه طلبات لفتح البيانات العمومية، وتسجيل حالات اعادة الاستعمال التي يتم تطويرها، والابلاغ عن الاخلالات التي تطرأ. كما وفرت الحكومة التونسية منصة الكترونية لجرد البيانات العمومية بصفة أوتوماتيكية وتعمل على ربطها بالبوابة الوطنية للبيانات المفتوحة لتيسير الترابط بينهما وتيسير اعداد ونشر البيانات.
وقد قامت رئاسة الحكومة بإعداد وتنفيذ عديد البرامج التدريبية حول فتح البيانات العمومية وحول المنظومات الوطنية المتصلة، إلى جانب تطوير أدلة عملية متصلة بالمجال.

و- **المبادئ التي تدعمها المبادرة:** * (يرجى اختيار كل ما ينطبق) .

☐	**الاستجابة (responsiveness):** القدرة والرغبة لدى الحكومة للاستجابة لاحتياجات المواطنين وشواغلهم وملاحظاتهم في الوقت المناسب وبشكل فعّال.
☒	**الشمولية (inclusiveness):** مدى تمثيل مختلف الفئات في المجتمع ومشاركتها وإدماجها في عمليات صنع القرار وتوفير الوصول إلى الخدمات العامة.
☒	**الثقة (trust):** ثقة المواطنين بأن المؤسسات العامة ستعمل بما يخدم مصلحتهم وستنفذ مسؤولياتها والتزاماتها بنزاهة وشفافية ومساءلة.
☒	**الفعالية (effectiveness):** التزام الحكومة بتطوير سياسات وبرامج فعالة وبقياس وتقييم أدائها من أجل تحقيق الأهداف والغايات وتقديم الخدمات العامة بجودة.
☒	**الشفافية (transparency):** الانفتاح والمساءلة وإمكانية الوصول إلى المعلومات الحكومية وعملية صنع القرار والعمليات الحكومية.

ز- **النتائج والأثر والتغير في الخبرات التي أدت إليها المبادرة:** * (200 كلمة)

ساهمت مبادرة فتح البيانات العمومية في تونس في خلق تأثيرات ايجابية متعددة داخل الادارة وخارجها. حيث ساهمت في تعزيز الشفافية والمساءلة في القطاع العام من خلال إتاحة البيانات المتعلقة بعدة قطاعات مثل المالية والفلاحة والنقل والثقافة ، مما عزّز مشاركة المواطنين في الشأن العام.
على المستوى التكنولوجي، أنشأت المبادرة إطارًا للبيانات العمومية المفتوحة يجمع ستة (6) بوابات قطاعية مرتبطة بالبوابة الوطنية للبيانات المفتوحة data.gov.tn، ويتولى أكثر من 170 هيكل عمومي نشر بمجموعات البيانات عبر هذه البوابة التي تضم حاليا أكثر من 2370 مجموعة بيانات.

ولمزيد تكريس مفاهيم البيانات المفتوحة قامت رئاسة الحكومة بتصميم وإطلاق برامج تدريبية حول الجوانب المتصلة بالبيانات المفتوحة لفائدة الهياكل العمومية، وقامت عدة وزارات بإدراج البيانات المفتوحة كأحد المحاور الرئيسية ضمن برامجها التدريبية السنوية. وتم إعداد أدلة عملية حول البيانات العمومية المفتوحة باللغة العربية والفرنسية.

وفيما يتعلق بإعادة استعمال البيانات المفتوحة لتعزيز الابتكار والتنمية الاقتصادية، قادت الحكومة العديد من المبادرات لتعزيز إعادة استخدام البيانات الحكومية المفتوحة مثل OpenGovDataHack (إصدارات 2020 و2023) و Hack4Transaprency بالإضافة إلى المبادرات التي أطلقها المجتمع المدني مثل OnshorHack و Mapathon Hackathon و OpenGeoDataHackathon.
وساهمت هذه المبادرات في تطوير مجموعة من التطبيقات والشركات الناشئة القائمة على إعادة استعمال البيانات المفتوحة مثل RNTT، Thnity ، Wassalni ، Djerba bus (شبكة النقل الوطنية التونسية).

ح- **التحديات التي واجهت مراحل تخطيط وتنفيذ المبادرة:*** (200 كلمة)

واجهت الحكومة التونسية جملة من التحديات لتكريس مبادرة البيانات العمومية المفتوحة. شملت هذه التحديات على وجه الخصوص الجانب المتعلق بغرس ثقافة البيانات المفتوحة داخل الادارة ورفع مستوى الوعي بأهمية فتح البيانات العمومية وتأثيراتها الايجابية، ونقص المعرفة والتأطير حول المفاهيم المتصلة بالمجال باعتباره مجالا حديثا داخل الإدارة. الأمر الذي تطلب العمل بصفة مكثفة على المستوى التحسيسي والتوعوي.

كما أن غياب نص قانوني خصوصي ينظم فتح البيانات العمومية عطّل الانخراط التلقائي والسلس للهياكل العمومية في هذه المبادرة. حيث تم الاستناد على نصوص قانونية أخرى تكرس الانفتاح والنفاذ للمعلومة على غرار القانون الاساسي المتعلق بالنفاذ غلى المعلومة والدستور التونسي. وهو ما تم تلافيه لاحقا من خلال إصدار أمر حكومي منظم للبيانات العمومية المفتوحة.

كما أن نقص الموارد المالية والبشرية كان أحد أهم العوائق التي حالت دون التسريع بتنفيذ المبادرة، باعتبار أن نقص الخبرات والكفاءات التقنية المتخصصة في مجال إعداد ومعالجة البيانات على مستوى الهياكل العمومية خلق صعوبات في مسار نشر وضمان جودة البيانات المتاحة، بالإضافة إلى التحديات التكنولوجية المتعلقة بتنظيم ومواءمة البيانات العمومية خاصة مع غياب قواعد بيانات موحدة أو تضمن التخاطب البيني فيما بينها وغياب منظومات معلوماتية مترابطة بينيّا.

الحقول المشار إليها بعلامة * هي إلزامية.

ط- **الدروس المستفادة من تطوير المبادرة وتنفيذها:** (200 كلمة)

ساهمت مبادرة البيانات العمومية المفتوحة في إرساء ديناميكية جديدة للعمل والتعاون في مجال البيانات المفتوحة وحثّ مختلف الهياكل العمومية للانخراط ضمنها وخلق أفاق جديدة لتثمين البيانات العمومية وإعادة استعمالها في شتى المجالات.
حيث تم اعتماد مقاربة تشاركية ومنهجية عمل ترتكز عل "التعلم بالممارسة". ففي كل مرحلة من مراحل المشروع، عملت الحكومة على استكمال ركيزة أساسية جديد للمناخ العام لفتح البيانات. علما أن انطلاق المبادرة سنة 2012 بهدف تنفيذ مقتضيات المرسوم عدد 41 لسنة 2011 المتعلق بالنفاذ إلى الوثائق الإدارية، من خلال موقع ويب بسيط يتم تطعيمه بصفة مركزية ويدوية. ليتم إثر ذلك وضع إطار تكنولوجي مخصص للبيانات المفتوحة يتضمن بوابة وطنية تضمن النشر اللامركزي للبيانات، وترتبط بينيّا ببوابات قطاعية خصوصية، وترتكز كل هذه المنصات على حلول مفتوحة المصدر. وتمت مأسسة نهج البيانات المفتوحة من خلال وضع خطة عمل وطنية تتضمن مشاريع ذات أولوية تغطي جوانب مختلفة (تنظيمية ، قانونية ، تقنية ، وظيفية ،...).
كما وقع إصدار نص ترتيبي للبيانات العمومية المفتوحة بشكل يسهل انخراط الهياكل العمومية في هذا المسار.
وساهمت عديد العوامل في انجاح هذه المبادرة أهمها إشراك مختلف أصحاب المصلحة المعنيين من هياكل عمومية ومستعملي البيانات؛ مواصلة الجهود المبذولة لتحسين جودة نشر البيانات ؛ التلاؤم مع التوجهات الدولية في نطاق البيانات المعنية بالنشر وفي الحلول التقنية المعتمدة.

ي- **الروابط:** (يرجى ذكر اسم وعنوان الرابط)

/https://data.gov.tn/fr

11- جهة/ات الاتصال: * (يرجى تحديد شخص على الأقل للمبادرة، علماً بأن هذه المعلومات لن تنشر بل سيتم استخدامها فقط لمتابعة العمل على تقديمها، إذا لزم الأمر)

الاسم*:	السيدة ريم القرناوي
العنوان الوظيفي:	المكلفة بتسيير وحدة الادارة الالكترونية برئاسة الحكومة
المؤسسة:	رئاسة الحكومة التونسية
البريد الإلكتروني:*	rim.garnaoui@pm.gov.tn
الهاتف/الجوال:	0021655963253

الاسم:	السيد كمال ملاح
العنوان الوظيفي:	خبير في البيانات المفتوحة
المؤسسة:	Progress Consulting Services
البريد الإلكتروني:	kamel.mellah@gmail.com
الهاتف/الجوال:	0021697684861

الاسم:	السيد شرف الدين اليعقوبي
العنوان الوظيفي:	رئيس جمعية أنشر
المؤسسة:	جمعية أنشر
البريد الإلكتروني:	cycharfi@gmail.com
الهاتف/الجوال:	0021652323038

وشكراً